اتحاد المهندسين الزراعيين العرب
الأمـــانـة العـامـة
دمشق - ص.ب : ٣٨٠٠
هاتف : ٣٣٣٥٨٥٢
فاكس : ٣٣٣٩٢٢٧

المؤتمر الفني الدوري العشرين للاتحاد

التكامل العربي في مجال
التنمية الريفية المستدامة
لتحقيق الأمن الغذائي العربي

التنمية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية الريفية المستدامة

اعداد
د. مرفت صدقي عبد الوهاب السيد

مديرية البحوث الزراعية – معهد بحوث الارشاد الزراعي
وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي
جمهورية مصر العربية

دمشق : 24 - 26 /5/ 2015

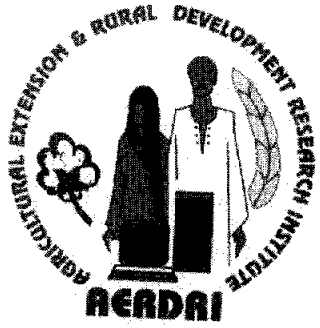

ورقة عمل فردية

"التنمية الاجتماعية ودورها فى تحقيق التنمية الريفية المستدامة "

للمشاركة فى

أعمال المؤتمر الفنى الدورى العشرين للاتحاد الذى سيعقد

فى دمشق (مارس ٢٠١٥) تحت عنوان

" التكامل العربى فى مجال التنمية الريفية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائى العربى"

إعداد

د/ مرفت صدقى عبد الوهاب السيد

باحث أول بقسم بحوث ترشيد المرأة الريفية بمعهد بحوث الارشاد الزراعى والتنمية الريفية/ مركز البحوث الزراعية.

وخبيرة تنمية المرأة الريفية بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية / جامعة الدول العربية

أولاً : الأهداف الإنمائية للألفية وتحديات ما بعد عام ٢٠١٥ (حقائق وأرقام):

المقدمة:

الدول التى تسعى في كفاحها من أجل رفاهية شعوبها تجد نفسها أمام معادلة صعبة ، متمثلة في محاولة الأستفادة من إمكانياتها المحدودة ، وهذا بطبيعة الحال يحتم عليها تحقيق الإستخدام الأمثل لمواردها المتاحة ، وتأتى الموارد البشرية فى مقدمة تلك الموارد.

وبما أن التنمية هي التحرر من الشقاء والمعاناة من الجوع والأمية والفقر والأمراض، والعديد من أوجه عدم المساواة لهذا جاءات الأهداف الإنمائية للألفية وماهى إلا خطة، ما إن نفذت إلا أصبحت من أعظم الإنجازات للتنمية. فخلال قمة الأمم المتحدة للألفية في عام٢٠٠٠ تعاهد رؤساء وحكومات ١٨٥ دولة على العمل معا من أجل مستقبل أفضل للجميع بحلول عام٢٠١٥ حيث قاموا بتوقيع إعلان الألفية والتي تتعهد بتحرير الرجال والنساء والأطفال من قيود الظروف اللاإنسانية، وقد تم تبنى ثمانية أهداف إنمائية ملزمة الدول الغنية والفقيرة بالعمل معا في إطار شراكة دولية لمحو الفقر المدقع بحلول عام ٢٠١٥، وقد شكل اعلان الالفية الذى إعتمدتة ١٨٥دولة عضوا فى الامم المتحدة علامة فارقة فى تعاون الاسرة الدولية مع بداية القرن الحادى والعشرين ،حيث تم اطلاق مجموعة الاهداف التنموية العلمية والقابلة للقياس متضمنة التعليم والاطفال والغذاء والمراة والسكان والتنمية الاجتماعية عبارة عن غايات حددها العالم بشروطها الكمية والزمنية لمعالجة الفقر والجوع والمرض ولتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبناء الشركات العالمية لأجل التنمية ، وتعد مصر واحدة من ١٨٥ دولة تبنت الأهداف التنموية للألفية وقبلت أن تكافح من أجل تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥. فقد (تقرير الأهداف التنموية للألفية :٢٠١٠).

وتشير الاحصاءات إلى أن مؤشرات الفقر إنخفضت من٢٤,٢% لعام ١٩٩٠/ ١٩٩٢ الى ٢١,٦% لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ الا أنه نظراً لسلسة الازمات العالمية السائدة بما فى ذلك الغذاء والوقود والازمات المالية والاقتصادية وتغير المناخ فأن ذلك من العقبات التى تقف فى سبيل تحقيق الهدف الاول للألفية الأ وهو القضاء على الفقر المدقع، ويشير التقرير الى إنخفاض معدل النمو الاقتصادى من متوسط سنوى قدرة ٧% خلال الفترة من٢٠٠٠/٢٠٠٨ الى ٤,٧ لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مما أدى الى زيادة نقطة مئوية واحدة تقريبا فى معدل البطالة ، ومن ثم نجد ان الاسر الفقيرة تستجيب لارتفاع الاسعار وانخفاض الدخول بخفض استهلاكهم الغذائى وانخفاض التنوع الغذائى وهذا اكثر حدة على صحة الام والطفل .

اما عن القضاء على التفاوت بين الجنسين فى مرحلة التعليم الابتدائى يشير التقرير الى ان نسبة البنات الى البنين أرتفعت من ٨١,٣% لعام ١٩٩٠/١٩٩١الى ٨٨% لعام ٢٠٠٠/٢٠٠١

ثم ارتفعت النسبة الى ٩٣% لعام٢٠٠٧/٢٠٠٨ وتشير هذة البيانات الى احتمالية تحقيق الهدف بحلول عام ٢٠١٥.

اما عن الهدف الخاص بأنخفاض معدل وفيات الاطفال دون الخامسة من العمر اشار التقرير الى انخفاض معدل وفيات الاطفال من ٥٤ لكل ١٠٠٠ولادة حية عام٢٠٠٠ الى ٢٨ لعام٢٠٠٨ وهو ما يشير الى امكانية تحقيق الهدف، وفيما يتعلق بصحة الامهات فأشارت تقديرات وزارة الصحة لمعدل وفيات الامهات ان هناك انخفاض ملحوظ حيث كان المعدل ٨٤ لكل ١٠٠٠ ولادة حية لعام ٢٠٠ لينخفض الى ٥٥ لكل ١٠٠٠ولادة حية لعام ٢٠٠٨.

(EGYPT'S PROGRESSTOWARDS ACHIEVINGTHE MILLENNIUM DEVELOPMENT GOALS:٢٠١٠)

الا أنة على الرغم من هذة التقديرات والإحصاءات لأمكانية تحقيق الأهداف الأنمائية للألفية الا أن التفاوت فى تحقيق الأهداف شديد التباين بين محافظات الجمهورية وهو ما يشكل صعوبة فى تحقيق الأهداف الإنمائية.

وفى سبيل المضى قدماً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية تم وضع خطط التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وذلك حيث أن معدل التقدم يختلف من هدف لآخر ومن مجتمع لأخر، فهناك تقدم سريع ومستدام فى بعض المجالات مثل وفيات الأطفال والأمهات، بينما يوجد تقدم معقول فى مجالات أخرى مثل التعليم والحد من الفقر، فى حين يوجد تقدم بطئ إلى حد ما فى حماية البيئه ومجالات تمكين المرأة فمنظور المساواة بين الجنسين يجب أن يكون جزءاً فى جميع المجالات وهو ما يشكل تحدياً لإنجازه :Perspective on the Post_ ٢٠١٥,٢٠١٣ (٢١).

وفيما يقترب عام ٢٠١٥ وهو العام المحدد الذى تنتهى فية مهلة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، نجد أن المنطقة العربية ومنها مصر قد أحرزت تقدماً نحو تحقيق بعض الأهداف إلا أن هذا التقدم لم يأت متوزاناً، وهو ما يشكل تحديات ما بعد عام ٢٠١٥ تتمثل فى الأهداف والغايات التى لم يتم التمكن من تحقيقها بالقدر المرغوب بة، وتشمل إنخفاض معدلات الفقر، وتعزيز المساواة بين الجنسين ، وتحسين الصحة النفاسية، ومكافحة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية الايدز والملاريا وغيرها من الأمراض وكفالة الاستدامة البيئية حيث تحقيقها تعد معبر للوصول للتنمية المستدامة (التقرير العربى للأهداف الانمائية ، ٢٠١٣: ٧).

وبما أن التنميه تحدث تغييراً يشمل مختلف النظم وينقلها خطوة بخطوة إلى مستوى أعلى للحياة وذلك للوصول إلى الرخاء الإجتماعي والإقتصادي، فنجد أن الإقتصاد القومى للكثير من البلدان الناميه يعتمد على قطاع الزراعة والذى يتصف بأن أداءه أقل مما يجب.

وتمثل الزراعة قطاعاً هاماً من قطاعات الإقتصاد القومى بجمهورية مصر العربية ويعمل بالزراعة حوالى ٢٧.١% من إجمالى المشتغلين لعام ٢٠١٢ وقد ساهم قطاع الزراعة بنسبة ١٣.٤% من الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة عام ٢٠١٢/٢٠١١ بمعدل نمو حقيقى ٢.٩% عام ٢٠١٢/٢٠١١ (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ٢٠١٢).

حيث أن القطاع الزراعى هو المشغل الأول للنساء الريفيات يلية قطاع التعليم حيث يعمل به حوالى ١٢% من النساء الريفيات يلية تجارة الجملة والتجزئة بنسبة ٤.٥% ثم الصحة والعمل الإجتماعى ٤.٤% ومن ثم فالقطاع الزراعى من أكبر وأهم القطاعات المشتغلة للنساء فى الريف المصرى وتنخفض نسبة العاملات بأجر فى الريف مما يعكس تركيز عمل المرأة فى القطاع الزراعى دون الحصول على أجر، ويتسق ذلك مع إرتفاع نسبة العمل لدى الأسرة بدون أجر فى الريف (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء لعام، ٢٠٠٩).

ونجد أن حوالى نصف النساء من العاملات بالقطاع الغير رسمى تبلغ نسبتهن ٤٨% من النساء لعام ٢٠٠٥ مقابل ٤٥% للرجال فى حين زادت أعداد النساء المشتغلات فى هذا القطاع من ١,٤% مليون عام ١٩٩٥ الى ١,٨مليون لعام ٢٠٠٥ إما بالنسبة للمرأة الريفية فحوالى ثلاثة أرباع النساء الريفيات يعملن بالقطاع غير الرسمى(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ،٢٠٠٧).

وبما أن التنمية لاتتحقق الإ بمشاركة جميع فئات المجتمع ولا يخفى الدور البارز والهام للمرأة ، وتعتبر المرأة الريفية شريك أساسى فى التنمية، وبدونها لايمكن أن تتحقق التنمية أو تستديم، وهذا بدوره يتطلب تركيز الإهتمام الموجه للمرأة لحل مشكلاتها، ولتنمية قدراتها ومهاراتها بالمجالات الإنتاجية، والأسرية، والبيئية، وفى الأنشطة التنموية، وتوفير التعليم والتدريب والإرشاد المرتبط بتلك الأدوار المتعددة، مع توفير كافة التسهيلات التى تمكنها من الوصول إلى الموارد ومن الحصول على الخدمات التى تعينها على الإنتاج وعلى تحقيق التقدم لها ولأسرتها، ولمجتمعاتها التى تعيش فيها(المشكلات الزراعية، ٢٠١٣).

ثانيا : التنمية مفهومها، أسسها، وأهدافها:

التنمية عملية شاملة متكاملة يتوقف نجاحها على ما يقوم به البشر من جهد متعدد الجوانب والأشكال. والتنمية، كمفهوم، شاع الحديث عنها عقب الحرب العالمية الثانية بخاصة، لما نجم عنها من مشكلات إجتماعية بارزة دفعت بدول العالم إلى بذل جهود مضاعفة لتغيير أوضاعها وتحسين أحوالها المادية. لذا فقد إرتبط مفهوم التنمية بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي وما يعنيه

ذلك من تغيير في بنية الاقتصاد بتعدد قطاعات الإنتاج وتطور خدمات الصحة والتعليم ومـا شابه ذلك.

ونظرا لتباين مستوى التنمية بين الدول المتقدمة وتلك النامية، فقـد انقسـم الفكـر المعاصر في تعريفها إلى تيارين رئيسين : أحدهما يمثل الفكر الاقتصادي الغربي الذي عرف التنمية بأنها: العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الـدخل الحقيقـي للفرد بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن.

أما التيار الآخر، فقد تمثل بدول العالم الثالث النامية، وعرف التنميـة علـى أنهـا، العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية ــ اجتماعية يتحقق بموجبهـا للأغلبيـة الساحقة من أفراد المجتمع، مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها عد المساواة، وتزول بالتدريج مشكلات البطالة والفقر والجهل والمرض، ويتوفر للمواطن قد اكبـر مـن فـرص المشاركة، وحق المساهمة في توجيه مسار وطنه ومستقبله(السنبل ،٢٠٠١).

وتعد التنمية الهدف الذي تتطلع إليه كافة المجتمعات المتقدمة والمتخلفة علـى السـواء. وبينما يعتبر التقدم الاقتصادي بمثابة المحتوى أو العنصر الضروري للتنمية، إلا أنه لا يكون العامل الوحيد لتحقيقها، إذ أن التنمية عملية متعددة الجوانب والمحاور، فتحسـين مسـتويات الدخول والإنتاجية يتطلب تغيرات في البنيان الاقتصادي والاجتماعي شـاملة تغيـرات فـي اتجاهات وسلوك الأفراد حتى يستطيعوا المشاركة في الحياة الاجتماعية وتحسين نوعية الجهد البشرى ومحاولة الوصول إلى مستوى معيشة أفضل، وهو ما يسمى بالاستثمار البشرى.

ولقد تعددت التعاريف التي تناولت التنمية وفيما يلي بعض التعاريف التي تناولتها والمفاهيم ذات الصلة: حيث اتفق كل مـن (محـرم ،٢٠٠٤:٦)(المـلاح ،٢٠٠٣:٢٠٧) (فتحـى ، ١٩٩٧:١٧٦) (محمود ، ١٩٩٥:٢٣).

بأنها عملية تغير إرتقائي مخطط للنهوض الشامل بمختلف نواحي الحياة إقتصاديا وإجتماعيـا وثقافيا وبيئيا يقوم على أساسها المجتمع الريفي بـنهج ديمـوقراطي وبتكـاتف المسـاعدات الحكومية بها يحقق تكامل نواحي النهوض.

وأن تنمية المجتمع هي عبارة عن جميع الجهود المقصودة التي تبذل بواسطة الهيئات الحكومية أو بواسطة أهل المجتمع أنفسهم في سبيل إحداث تغير اجتماعي معين حيث أن التنمية هي مجموعة العمليات المرسومة والمخطط لها تخطيط سليماً بهدف إحداث تغير إجتماعي داخل المجتمع أو المجتمع الصغير المحلى.

و التنمية هى التي تعمل على تحقيق الاحتياجات للمجتمعات الحالية لفترة غير محددة تسمى طويلة المدى ولكن ليس على حساب احتياجات الاجيال القادمة

ـ مفهوم التنمية المستدامة:

بدأ هذا المفهوم يظهر في الأدبيات التنموية الدولية في أواسط الثمانينيات تحت تأثير الاهتمامات الجديدة بالحفاظ على البيئة ونتيجة للاهتمامات التي أثارتها دراسات وتقارير نادي روما الشهيرة في السبعينيات حول ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب، وعلى البيئة والتوازنات الجوهرية في الأنظمة البيئية (Ecosystems). وقد انتشر استعمال المفهوم بسبب تكاثر الأحداث المسيئة للبيئة وارتفاع درجة التلوث عالميا. وانتشر أيضا في الأدبيات الاقتصادية الخاصة بالعالم الثالث نظرا لتعثر الكثير من السياسات التنموي المعمول بها، التي أدت إلى تفاقم المديونية الخارجية وتردي الإنتاجية، وخاصة في القطاع الصناعي، وكذلك إلى توسع الفروقات الاجتماعية في عدد كبير من الدول، بل إلى المجاعة أو قلة التغذية في بعض الأحيان لدى الفئات الفقيرة التي ساءت أحوالها في الثمانينيات بالرغم من كل الاستثمارات التي نفذت في العقدين السابقين.

وقد استقر الرأي تدريجيا على أن السياسات التنموية، لكي تؤدي إلى إنماء قابل للاستمرار يجب ألا تحترم مقومات البيئة التي يعيش فيها الإنسان وحسب، بل عليها أيضا أن تراعي قدرة كل الفئات الاجتماعية على تحمل التغيير والاستفادة منه على قدم المساواة. ولهذه الأسباب امتد نطاق المفهوم إلى القضايا الإنسانية والبشرية وأصبحت النظريات التنموية تركز أكثر على هدف التنمية، أي الإنسان،وأحواله الصحية والثقافية والسياسية،وذلك على خلاف الفترات السابقة التي كان التركيز ينصب خلالها على وسائل التنمية المادية، أي على زيادة معدلات الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادي العام السنوية، وزيادة مستويات الاستهلاك من منتجات الصناعة الحديثة.

ويصعب إيجاد كلمة واحدة في اللغة العربية تعكس بدقة محتوى التعبير الإنكليزي، الذي له اكثر من معنى. فكلمة (Sustainable) تعني القابل للاستمرارية أو الديمومة، كما تعني القابل للتحمل، وبالتالي القابل للاستمرار. وتقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية المتعلقة بالتنمية البشرية تستعمل، في ترجمتها إلى اللغة العربية، تعبير " التنمية المستدامة ". ويمكن أيضا، في اللغة العربية، أن نلجأ إلى كلمة " الدعم " للتعبير عن معاني المفهوم. فالتنمية المستدامة هي التي تجد في ذاتها ما يدعم استمرارها فتكون بالتالي تنمية متداعمة " . وهي لا يمكن أن تكون كذلك إذا لم تكن متحملة ومقبولة من فئات المجتمع المختلفة. والمعنى الأول لفعل (Sustain) باللغة الإنكليزية هو " دعم " أو " أيد "، بالإضافة إلى معنى " استمر ". ومن

هذا المنظور، هناك تشابه مع مفهوم التنمية بالاعتماد على النفس أو التنمية المركزة ذاتيا، وهي تعابير استعملت كثيرا في الأدبيات الاقتصادية العربية، غير أن محتوى تعبير" المتداعم " هو أوسع أفقا إذ يشتمل على معان أشمل تتناول الأوجه البشرية والبيئية والسياسية للتنمية الاقتصادية، بينما يوحي مفهوم الاعتماد على النفس، ولو بشكل غير صحيح، بسياسات الانغلاق على الذات وعدم الاندماج في الاقتصاد العالمي (Global Economy) الذي يتميز به العالم في نهاية هذا القرن.

والجدير بالذكر أيضا، أن " الديمومة " أو الاستمرارية المعنية في مفهوم التنمية هذا، تشير إلى الامتداد والروابط بين الأجيال، أي أنها تعني أن الجيل الحالي يجب أن يترك للأجيال القادمة مخزونا كافيا من الموارد الطبيعية ونظاما بيئيا غير مدمر وغير مصاب بالتلوث،وكذلك مستوى كافيا من الملكة في العلوم والتكنولوجيا، بحيث تتمكن هذه الأجيال من الاستمرار في التنمية والاستفادة من فوائدها المختلفة.

و التنمية المستدامة هي نشر القيم التي تشجع أنماطا استهلاكية ضمن حدود الإمكانيات والبعيدة عن المظهرية والتقليد.وهى تلك التي تلبى حاجات الحاضرين دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم (فتحى، ١٩٩٧ : ١٩٩) .

واعتمد المجتمع الدولي في قمة الأرض بالبرازيل عام ١٩٩٢ مصطلح التنمية المستدامة بمعنى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادمة في الحياة في مستوى لا يقل عن المستوى الذي نعيش فيه هذا وقد حدد المجتمع الدولي مكونات التنمية المستدامة على أنها : نمو إقتصادى .

تنمية اجتماعية .

حماية البيئة ومصادر الثروة الطبيعية بها .

وهذا يعنى أن تكون هناك نظرة شاملة عند إعداد إستراتيجيات التنمية المستدامة تراعى فيها بدقة الأبعاد الثلاثة.

مفهوم الإستدامة(Sustainability):

يقصد بالتنمية المستدامة ضمان حصول البشر على فرص التنمية دون التغاضي عن الأجيال المقبلة وهذا يعني ضرورة الأخذ بمبدأ التضامن بين الأجيال عند رسم السياسات التنموية، وهو ما يحتم بالتالي (المفهوم المؤسسى) للتنمية في مفهومها الشامل من خلال المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بما يجعلها تساهم في استدامة التنمية. **فالإستدامة** تهدف إلى: التطوير الذي يراعي الرفاهية وزيادة فسحة الامكانيات للأجيال القادمة، والتي ستمكنهم من التنعم بموارد البيئة وقيم الطبيعة التي نستغلها الآن .

والإستدامة تعني أنه : يجب التعامل مع التطوير والتنمية ببصيرة واسعة من ناحية البعد الزمني، الفراغ والسكان المتأثرين .

عملية التنمية المستدامة: Sustainable Development

وتعرف التنمية المستدامة بأنهـا: عمليـة تطوير الأرض والمدن والمجتمعـات وكـذلك الأعمال التجاريـة بشـرط أن تلبـي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيـال على تلبية حاجـاتها، ويواجـه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليـه مع عدم التخلـي عـن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتمـاعي.

العناصر الأساسية للاستدامة:

تعرف بأنها تشمل ثلاثة أبعاد مع اعتبار الوزن النسبي لكل بعد ومراعاة مبدأ العدالة بين الأجيال :

البعد الاجتماعي :

- البطالة، التنمية المحلية والإقليمية، الرعاية الصحية والثروات ، الترابط الاجتمـاعي، توزيع الخدمات...الخ. الخدمات الصحية : تحسين الأوضاع الصحية للسكان والتوسع في توفير الرعاية الصحية ورفع كفائتها.
- **التعليم والتدريب:** القضاء على الأمية، وتطوير البيئة التعليمية والتدريبية.
- **المرأة والتنمية:** خفض نسبة الامية ، وزيادة نسبة مشاركة المـرأة فـي الانشـطة الاقتصادية.
- **رعاية الشباب:** تطوير قدرات الشباب، ورفع كفاءاتهم وبناء قدراتهم.
- **البطالة :** تنمية قدرات القوى العاملة الوطنية، وتطوير آليات سوق العمل.
- **مكافحة الفقر:** تحسين المستوى المعيشي للأفراد والأسر المحتاجة، وزيـادة فاعليـة شبكة الضمان الاجتماعي وتطوير برامجها.
- **الإسكان:** زيادة المعروض من المساكن والأراضي السكنية، وتطوير بـرامج الـدعم الإسكانية للمواطنين، خاصة لذوي الدخل المنخفض.

البعد الاقتصادي:

التنمية الاقتصادية، التنافس،النمـــــــــــــــــــــــو الاقتصادى، الإبداع والتنمية الصناعية...الـــــــــــــــــــــــــــــخ .

البعد البيئي:

الحفاظ على جمال الطبيعة،نوعية المياه والهواء والتربة وتغير المناخ ، التنوع البيولوجي...الخ .

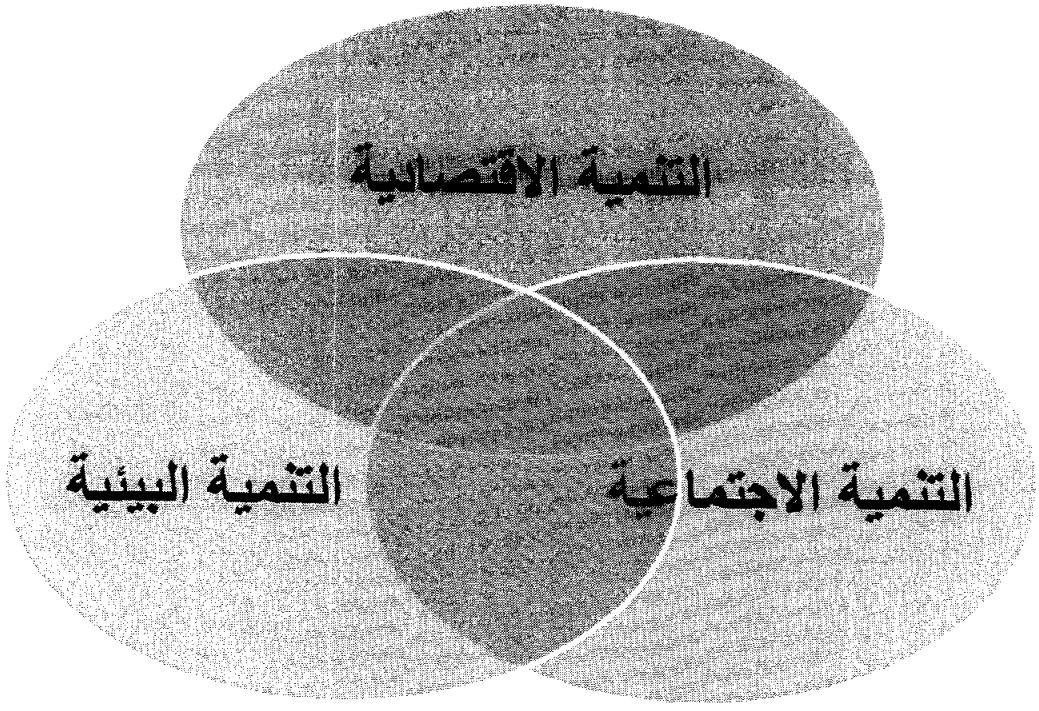

العناصر الإجرائية للاستدامة :

اتخاذ القرار: يجب تحليل الأبعاد الثلاثة وإدراجها في عملية اتخاذ القرار .

التوازن: يجب توضيح كيفية الموازنة بين الأبعاد الثلاثة إلى المعنيين والمجتمع بشكل عام

الحلول البديلة :يجب أن تؤخذ في الاعتبار

المشاركة الشعبية والتشاور : يجب تشجيعها

المقصود بالتنميةالريفية المستدامة فى المجال الزراعى :

تتحقق الإستدامة فى الزراعة من خلال ثلاث دعائم رئيسية ، الأول مراعاة تحقيق المردود الإقتصادى أو الربحية وذلك بالنظر إلى النشاط الزراعى كإستثمار ، والثانى هو خلق وابتكار نظم إجتماعية جديدة من خلال تلك المشروعات الزراعية وتشغيل وتنمية وتدريب الأفراد ، أما الثالث فهو البعد البيئى والحفاظ على البيئة وتنوعها ، ويتأتى ذلك من خلال إستغلال كل الموارد المتاحة أفضل إستغلال وحمايتها وتنميتها من أجل توفير الغذاء الآمن النظيف والمنتجات الزراعية باستمرار وإلى مدى طويل وبأقصى كفاية لأفراد المجتمع الزراعى الذى ينتمى لتلك المشاريع الزراعية وكذا المجتمع الغير زراعى ويحقق أيضا" الربحية المرجوه لأصحاب الإستثمارات ، ويحافظ على البيئة المحيطة على المدى الطويل مع توفير التنوع

البيئى ، فلو لم تحافظ الزراعة على البيئة وتنوعها فلن تتوفر البيئة لإستمرار وإستدامة الإستثمار الزراعى ومن ثم لن يتوفر الغذاء الكافى والآمن للمجتمع.

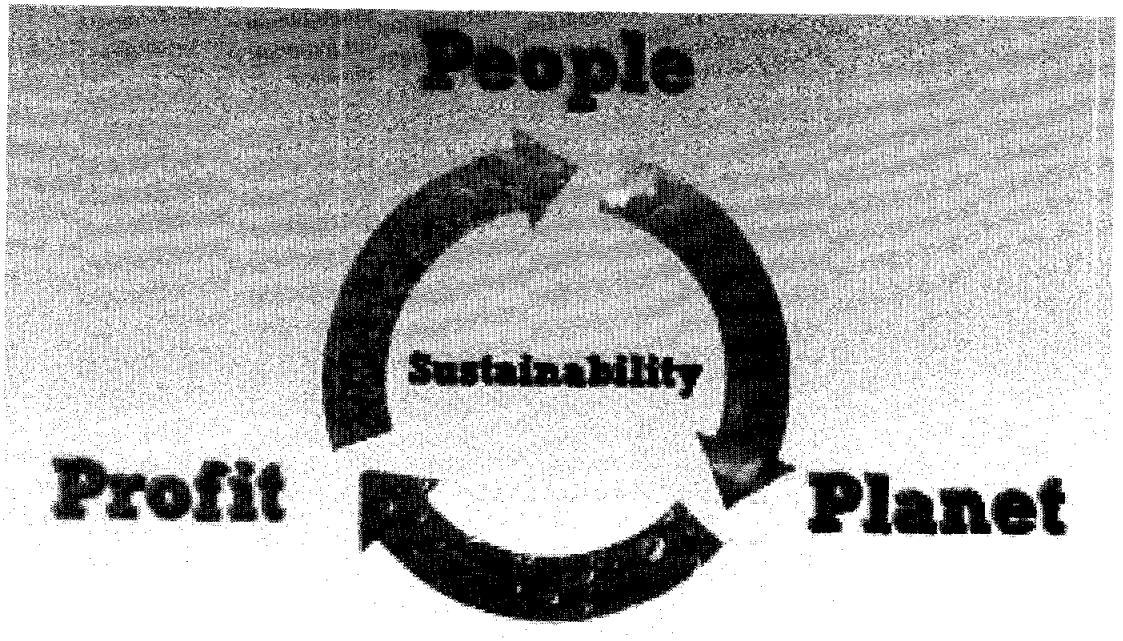

ومن المؤكد أن الإنسان هو المحور الرئيسي في عملية التنمية، حيث تعتمد عليه الخطط والبرامج الإنمائية، كما أنه هدفها الرئيسي. ويعنى هذا أن التنمية تتحقق بواسطة الإنسان ومن أجله. فالتنمية الإنسانية لا تقتصر على اعتبار البشر رأس المال الذي يعبر عن أحد مدخلات التنمية، ولكنه من جانب آخر كمنتفع من التنمية.

ويتضح أن مفهوم التنمية يرتبط ارتباطاً وثيقا بمفهوم التحديث modernization حتى أن البعض يعرف التنمية بأنها عملية ملازمة للتحديث. فالتحديث هو العملية التي يمكن من خلالها إحداث تغييرات في نظم المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها إلى الحد الذي تتحول من خلاله هذه النظم من النمط التقليدي إلى النمط الأكثر تطوراً بحيث يسمح باستخدام الأساليب التكنولوجية التي تتناسب مع طبيعة وظروف وإمكانيات هذا المجتمع المراد النهوض به.

ولا يحدث التحديث والنهوض بالمجتمع إلا إذا كانت هناك إدارة علمية جيدة للتنمية يمكن من خلالها تحقيق أعلى مخرجات بأقل مدخلات بمعنى إتيان برامج التنمية بعوائدها المرجوة.

إدارة عملية التنمية:

إن عملية التنمية لها مدخلات ومخرجات ومن ضمن مدخلات عملية التنمية الإنسان وهو المسئول عن إدارة عملية التنمية، فلو كان إداريو عملية التنمية على درجة عالية من الكفاءة فسوف تتحقق مخرجات أعلى لعملية التنمية بمدخلات أقل، أما دون ذلك فسوف يترتب على ذلك عدم تحقيق برامج التنمية لعوائدها المرجوة. وقد أرجع كثير من المحللين فشل الكثير من برامج التنمية إلى نقص الموارد المادية والفنية، متناسين البعد الأساسي والأهم وهو المورد البشرى. فالإنسان هو الذي يمكن أن يخلق الإجراءات البيروقراطية المعقدة أو هو الذي يمكن أن يعمل بروح اللوائح والقوانين، وييسر كافة الإجراءات والأعمال (عبد القادر، ٢٠٠٣ : ٢-٣).

وبجانب إدارة عملية التنمية بشكل جيد فإنة يجب توفير الوسائل والأساليب للقيام بعملية التنمية بسرعة وكفاءة، من خلال مفهوم محلية التنمية والتي تعتمد في أساسها على المشاركة الشعبية، وهناك عوامل تؤثر في حجم المشاركة وفاعليتها ومنها:

أولا: عوامل من جانب الإدارة:

وتتمثل هذه العوامل في:

١. أسلوب تنظيم إدارة التنمية الريفية، حيث يكون التنظيم تنظيما بيروقراطيا بمعنى أن تتشكل إدارة التنمية كلية من موظفين حكوميين.

٢. سلوك الإدارة تجاه المواطنين، حيث أن الإدارة ليست مجرد بناء تنظيمي ولكنها مجموعة من العلاقات بين العاملين وبين المواطنين الذين يتعاملون معهم، وتتأثر أنماط سلوك الإدارة تجاه المواطنين بمدى وضوح القوانين واللوائح المنظمة لعملية المشاركة.

ثانياً: عوامل من جانب المواطنين:

١. عوامل سلوكية: من الحاجات الإنسانية الحاجة إلى تحقيق الذات، وتمثل هذه الحاجة قيمة كبيرة بالنسبة للمشاركة فى عملية التنمية، حيث تختلف وسيلة تحقيق الذات عند الأفراد فالبعض يرى أنها تتمثل في ممارسة النفوذ أو الظهور بينما يراها آخرون في تحقيق المنافع المادية وفريق آخر ينظر إليها على أنها الإسهام في رفع شأن المجتمع وتطويره.

والمشاركة عنصر هام في حلقات ومكونات التنمية، وتعتبر التنمية الريفية هي حلقة من الأحداث المتفاعلة و تتمثل في أربعة مكونات رئيسية

مكونات التنمية الريفية تتمثل في.

أولا: سياسة وإدارة التنمية وتشمل:

١.الحركة القيادية والتنسيق والتكامل والتوازن والشمول في الأنشطة التنموية.

ثانياً: المدخلات التنموية وتشمل:

١. الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمادية والبشرية،والمشاركة الأهلية للسكان الريفيين، والحركة القيادية بالقرية، والمستوى التكنولوجي الزراعي.

ثالثا: المعاملات التنموية وتشمل:

١. كثافة الأنشطة الزراعية، والأنشطة الصناعية الزراعية، والأنشطة التجارية والاجتماعية

رابعاً: المردودات (المخرجات التنموية) وتشمل:

١. المنتجات التنموية (الرخاء الاقتصادي و الاجتماعي – والرضا النفسي)، وعدالة توزيع المنتجات أو العوائد التنموية، وجذرية التغيير الاجتماعي الارتقائي.

وتبرز أهمية مفهوم التنمية وتحديد مكوناتها في تعدد أبعادها ومستوياتها، ومن ثم تشابك مفهومها مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم والتقييم، وبما أن المفهوم الحالي للتنمية الريفية باعتبارهاعملية تغير ارتقائي، لذلك فأنة يأخذ في الاعتبار تشخيص وتقييم الوضع الحالي للمجتمعات الريفية حيث يمكن عن طريق هذا البعد تحديد ما إذا كانت هذه المجتمعات تتقدم أم ساكنة أم تتدهور بمرور الزمن.ومن ثم يتم عرض مفهوم تقييم المشروعات التنموية والمفاهيم ذات الصلة.

تقييم مشروعات التنمية الريفية

مفهوم التقييم والمفاهيم ذات الصلة:

التقييم: Evaluation

التقييم هوالتحليل الرجعى حيث أن المشروع يكون قد بدأ فعلا في العملية الإنتاجية أو الخدمية وتكون النفقات والتكاليف قد أمكن تحديدها فعلا ولا تكون مجرد استنتاجات نظرية.

المتابعة:Monitoring

المتابعة هي عملية مستمرة تقوم بجمع البيانات لتزويد الإدارة وأصحاب المصلحه الرئيسين بمؤشرات مبكرة للتقدم الذي تم إنجازه.

و يقصد بالمتابعة التعرف على مدى التقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ المشروع وكذلك التعرف على العمليات التي تقف عائقا في طريق التنفيذ والتأخيرعن الجدول الزمني الذي أعد لكل مرحلة من مراحل العمل في كل مشروع.

ويوجد نوعين من المتابعة:

١. المتابعه المالية حيث تهتم بمتابعة نفقات المشروع الذي يجرى تنفيذه وذلك لضمان أن يتم التنفيذ وفقاً للتقديرات المالية التي سبق تحديدها في إطار الخطة.

٢. المتابعه النوعية حيث تهتم بحصر وحدات الخدمات التي تم إنشاؤها والكفاءة في إنشائها.

وتفيد المتابعة القائمين على المشروع من حيث أنها تحدد أسباب التقدم والتأثير، وكذلك تشرح أسباب الفشل والنجاح وتساعد أيضا على استخدام الخطأ في تحسين الفعل المستقبلي.

التثمين: Appraisal

هي عملية تحديد قيمة أو ثمن الأشياء يقوم بها أشخاص مدربين ومؤهلين لإبداء الرأي قبل إجراء الصفقات، و التثمين عملية توثيق لكل ما يتم تخطيطه وما يتضمن من علاقات ما بين مكونات المشروع ويقوم به خبراء.

التقدير: Assessment

أنه عبارة عن الحكم أو التقدير على النتائج المترتبة عن تحقيق وإنجاز نشاط أو عمل معين، أى أنه تقدير لنتائج متوقعة لحدوث هدف ما.

(htm/ ifad.org/evaluation/guide=a)

وتشكل التنمية الريفية المستدامة مسلسلا شموليا، مركبا يستوعب جميع التحولات الهيكلية التي يعرفها العالم الريفي، ويترجم هذا المسلسل من خلال تطور مستوى نتائج النشاط الزراعي، واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية وتنويع الأسس الاقتصادية للسكان القرويين وتحسين ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تعمل على الرفع من جاذبية الحياة والعمل في الريف وهو ما يشير الى متطلبات التنمية الريفية المستدامة

متطلبات التنمية الريفية المستدامة :

تتطلب التنمية الريفية المستدامة مشاركة متنوعة من جميع الجهات والمؤسسات والهيئات وأفراد المجتمع المتأثرين بنواتجها في عمليات التخطيط والإدارة والتقويم، وتهدف المشاركة في إدارة عمليات التنمية في الريف إلى عدة أمور منها:

١- ترشيد سياسات وقرارات إدارة التنمية؛

٢- الإسراع بإحداث التغيرات السلوكية الضرورية لنجاح التنمية؛

٣- إدراك المواطنين للإمكانيات المتاحة للتنمية الريفية؛

٤- تأمين الموارد المالية والبشرية اللازمة للتنمية الريفية عن طريق التمويل الذاتي؛

٥- مساعدة المواطنين وتدريبهم على أساليب لحل المشكلات التنموية.

وقد تقف مجموعة من العقبات في طريق تحقيق المشاركة المجتمعية في عمليات تخطيط وإدارة التنمية الريفية منها :

أ- نوع التخطيط الاستراتيجي للتنمية

ب- الأسلوب المعتمد لإدارة التنمية

ج- مستوى الوعي التنموي لدى الشركاء

د- مستوى القدرة المجتمعية على المشاركة التنموية .

ولذلك فلا بد من التخطيط الاستراتيجي القائم على المعايير العلمية والخطوات العملية بمشاركة المجتمع الريفي وجميع مؤسساته الحكومية لإحداث تنمية ريفية مستدامة إذا ما أردنا تحقيق مؤشرات تنموية مثالية والتغلب على مشكلات التنمية الريفية التي تدفع بسكان الريف للهجرة في اتجاه مواطن التنمية في المدن .

ولوضع إستراتيجية وطنية للتنمية الريفية المستدامة، وذلك من خلال الاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال، والتركيز على البرامج التي تتلاءم مع بيئة الريف، وإشراك جميع الأطراف في عمليات بناء الإستراتيجية الوطنية وفق المناهج الحديثة للتخطيط الاستراتيجي.

- **لهذا تم وضع تم وضع إستراتيجية التنمية الزراعية لجمهورية مصر العربية حتى عام ٢٠٣٠.**

وهى وثيقة إستراتيجية التنمية الزراعية ٢٠٣٠ قد تم صياغتها وفق منهجية تراعى كونها وثيقة مصرية تعكس التوجهات الوطنية وذلك بالتنسيق بين مركز البحوث الزراعية وكل من منظمة الأغذية والزراعة(الفاو) مع الإستفادة من مدخلات كل من الصندوق الدولى للتنمية الزراعية والبنك الدولى وذلك برعاية وزارة الزراعة المصرية.

وعند صياغة الرؤية الإستراتيجية للتنمية الزراعية حتى عام ٢٠٣٠ تم الأخذ فى الحسبان عدة إعتبارات يمكن الأشارة اليها بإيجاز على النحو التالى:

- إعطاء الزراعة الأولوية التى تستحقها ضمن القطاعات الإقتصادية وذلك فى مجال توجيهة الإستثمارات والمساندات الحكومية.
- ضرورة الحرص على عدم التضحية بالجوانب الإجتماعية للتنمية الزراعية عند السعى لتعظيم عوائدها الإقتصادية.
- المدخل الحقيقى للتنمية يتمثل فى الارتقاء بكفاءة ما تملكة مصر من كل من الموارد البشرية والموارد الطبيعية معا.

وفى ظل هذة الإعتبارات تم صياغة الرؤية الإستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠على النحو التالى :

"السعى الى تحقيق نهضة إقتصادية وإجتماعية شاملة قائمة على قطاع زراعى ديناميكى قادر على النمو السريع المستدام ، ويعنى بوجه خاص بمساعدة الفئات الأكثر إحتياجا والحد من الفقر الريفى"

وفى إطار هذة الرؤية تحددت ستة أهداف لإستراتيجة التنمية الزراعية المستدامة حتى عام ٢٠١٣تمثلت فى :

- تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين وتخفيض معدلات الفقر الريفى.
- الاستخدام المستدام للموارد الزراعية الطبيعية .
- زيادة الانتاجية الزراعية لوحدتى الارض والمياة .
- تحقيق درجة أعلى للأمن الغذائى من سلع الغذاء الاستراتيجية
- تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية فى الاسواق المحلية والدولية
- تحسين مناخ الاستثمار الزراعى

وفى إطار هذة الأهداف تم وضع عدة سياسات وبرامج لتحقيق المردود من تنفيذ هذه الأهداف ومنها على سبيل المثال سياسة تعزيز وضع المرأة الريفية لامكانية تمكينها ولتحقيق مبداء العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين :

سياسة تعزيز دور المرأة الريفية فى قضايا التنمية الزراعية :

من المبرارات الأساسية لتطبيق هذة السياسة

- أنة لا يتوافر لدى غالبية نساء الريف المقومات القانونية أو العقارية التى تمكنهن من القيام بأدوراهن فى تنمية القطاع الريفى بفعالية.
- إتساع دوائر الفقر فيما بين الريفيات مع إرتفاع نسب الأمية ومعدلات البطالة.
- تحمل المرأة مسئوليات متعددة فى ظل غياب نسبة ليست قليلة من الازواج إما لأسباب إقتصادية أو إجتماعية الأمر الذى يتطلب تعزيز قدرتها ومقوماتها لتتمكن من القيام بهذة المسئوليات.

- **الأهداف الأساسية :**

- زيادة قدرة المرأة على تحمل أثار الكوارث الطبيعية .
- تحسين البيئة الإستثمارية للمرأة للعديد من الأنشطة الزراعية.
- التحسين النوعى للعناصر النسائية الريفية من خلال الاهتمام بالجوانب التعليمية والصحية والتثقيفية والتدريب والتأهيل فى مجالات العمل التى تشارك بها.

- تقديم الدعم والتمويل والارشاد اللازم للمشروعات الريفية الصغيرة التى تناسب المرأة الريفية
- دمج المرأة الريفية فى مختلف البرامج والمشروعات التنموية الزراعية والحد من مظاهر التحيز والتمييز المجتمعى ضد المرأة فى المناطق الريفية

- العناصر والمكونات:

- التدعيم المؤسسى والمالى لوحدة السياسية والتنسيق للنهوض بالمرأة الريفية بوزارة الزراعة لتتمكن من القيام بمسئولياتها إزاء تنفيذ السياسية المقترحة
- توحيد كافةجهود الوحدات العاملة فى مجالات المرأة الريفية من النواحى التطبيقة والبحثية
- إستحداث خطوط إئتمانية ميسرة تتناسب مع الظروف الإقتصادية لنساء الريف وذلك من حيث ضمانات القروض ومعدلات الفائدة وتسهيل إجراءات الإقتراض(إستراتيجية التنمية الزراعية ،٢٠٣٠).

وتقابل الإستراتيجة بالعديد من التحديات حيث يشهد الواقع الإجتماعي للريف كثيراً من المتغيرات والتحديات التي يجب التعامل معها، **ومن أهم تلك المتغيرات والتحديات:**

١- محدودية الرقعة الزراعية وقزمية الحيازات الزراعية.

٢- إلغاء الدورة الزراعية وتغير نمط الاستغلال الزراعي وضعف التنظيم داخل المجتمع الزراعي.

٣- ظهور ثقافات زراعية جديدة مثل – الزراعة النظيفة – المكافحة الحيوية – التسميد الحيوي – المواصفات القياسية العالمية كشرط للاندماج في الاقتصاد العالمي والتصدير والنظم الإرشادية الخبيرة والبورصة الزراعية ونقاط التجارة الدولية والتجارة الإلكترونية وغيرها من العناصر الثقافية التي اقتحمت الثقافة الزراعية التقليدية للمرأة الريفية.

٤- نمو الأهمية النسبية للصناعات الصغيرة والحرفية وتعقد ظروف المنافسة بين منتجاتها ومقومات نجاحها.

٥- التحول من التسويق الاجبارى إلى التسويق الحر ونمو الحاجة لثقافة التسويق وعمليات مابعد الحصاد ومهارات الإدارة المزرعية لتخطيط الزراعة حسب طلب السوق.

٦- نمو المجاورات الصناعية لبعض المناطق الريفية وتنازع الطلب على الأرض الزراعية.

٧ -تغير نمط الحيازة الزراعية بعد قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر وتنامي نمط

الزراعة بالمشاركة وما يرتبط به من تغير علاقات العمل والإنتاج.
٨- ظهور أثار سلبية للتدخلات الإنمائية غير المنسقة على البيئة الريفية مثل تفريغ المسكن الريفي من المضمون الإنتاجى.

الخلاصة

- تعد التنمية الهدف الذي تتطلع إليه كافة المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على السواء. وبينما يعتبر التقدم الاقتصادي بمثابة المحتوى أو العنصر الضروري للتنمية، إلا أنه لا يكون العامل الوحيد لتحقيقها، إذ أن التنمية عملية متعددة الجوانب والمحاور، فتحسين مستويات الدخول والإنتاجية يتطلب تغيرات في البنيان الاقتصادي والاجتماعي شاملة تغيرات في اتجاهات وسلوك الأفراد حتى يستطيعوا المشاركة في الحياة الاجتماعية وتحسين نوعية الجهد البشرى ومحاولة الوصول إلى مستوى معيشة أفضل.
- ويعنى ذلك أن مشكلة البيئة والتنمية الريفية المستدامة ما هى الإ مشكلة سلوك إنسانى بجوانبه المختلفه المعرفية والمهارية والإتجاهية ، وأيما كان الرأى الصحيح للسبب المؤدى الى المشكلة البيئية ، فإن الحقيقة التى تظل قائمة تتبلور فى الأهمية الكبيرة التى تعطى للبيئة، ولحماية ما تبقى منها من موارد حتى تكون صالحة للأجيال الحالية والمستقبلية وهو جوهر التنمية الريفية المستدامة.
- وما يدفع الباحثة للتفائل وجود إستراتيجية التنمية الزراعية لجمهورية مصر العربية لعام ٢٠٣٠ برعاية وزارة الزراعة المصرية وهى بمثابة وثيقة دفاع وحماية لحقوق الاسرة الريفية بالزراعة حيث تهدف الى تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين وتخفيض معدلات الفقر الريفى ، إضافة الى وجود بعض المنظمات التى تناضل وتدافع عن حقوق الريفيين ومن ثم تحقيق التنمية الريفية المستدامة.

المراجع

١. المشكلات الزراعية والتنمية فى مصر فى ضوء ما أسفرت عنة نتائج البحوث التى نفذها معهد بحوث الارشاد الزراعى، ٢٠١٣، معهد بحوث الارشاد الزراعى والتنمية الريفية، مركز البحوث الزراعية ،وزارة الزراعةالمصرية.

٢. إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠، ٢٠٠٩، مجلس البحوث الزراعية ، وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى ،جمهورية مصر العربية .

٣. التقرير العربى الثالث حول الاهداف التنموية للألفية واثار الازمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها ،٢٠١٠، جامعة الدول العربية ، برنامج الامم المتحدة

٤. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء،٢٠١٢، تقرير مصر فى أرقام مارس، جمهورية مصر العربية ،ww.campac.gov

٥. الجهاز المركزى للتعبئة العامةوالاحصاء ،٢٠٠٧، احصاءات النوع الاجتماعى فى مصر ،المؤتمر الدولى الثانى والثلاثون للاحصاء وعلوم الحاسب وتطبيقاتها ابريل

٦. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ،٢٠٠٩، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى والعاملة لعام٢٠٠٨.

٧. **الملاح، جلال، ٢٠٠٣**، المؤسسات والتنمية البشرية، المؤتمر الحادي عشر للاقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي

٨. **فتحي، محمد عمر، ١٩٩٧**. محاضرات في مقدمة علم الاجتماع الريفي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة.

٩. **عبد القادر، محمد علاء الدين، ٢٠٠٣**. علم الاجتماع الريفي المعاصر والاتجاهات الحديثة في دراسات التنمية الريفية، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، منشأة المعارف

١٠. محرم، إبراهيم سعد الدين، وآخرون، ٢٠٠٤. اثر برنامج شروق علي تحسين جودة الحياة الريفية، وزارة التنمية المحلية، جهاز بناء وتنمية القرية.

١١. السنبل ، عبد العزيز بن عبد اللة ، ٢٠٠١،دور المنظمات العربية فى التنمية المستدامة ،مؤتمر التنمية والامن فى الوطن العربى ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

١٢. التقرير العربى للاهداف الإنمائية للألفية "مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام ٢٠١٥، ٢٠١٣، الامم المتحدة ، جامعة الدول العربية.

- **EGYPT'S PROGRESSTOWARDS ACHIEVINGTHE MILLENNIUM DEVELOPMENT GOALS:٢٠١٠)**

(

-Perspective on the post -٢٠١٥, ٢٠١٣, united Nation Development agenda.

-(htm/ ifad.org/evaluation/guide=a)